

الكافر علي بن ابي طالب وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب علماءنا والشافعي لم يرد  
عنه لا يتوارث اهل مليتين شتى والقياس ان يرث لفظه عم الاسلام يعنى  
ولا يعلى ومن العلوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب  
معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن حنفية ومحمد  
بن علي بن الحسين ومسروق ولجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام  
حتى انه يشبه الاسلام علي وجهه ولم يشبه علي بن ابي طالب فلو كان لو  
بن مسلم وكافر فانه يحكم بالولاء او ان المراد العلق بحسب لحم ابي  
حسب القهر والغلبه اي البرقة العاقبة للمسلمين واما انه المسلم يرث  
عندنا من المرتد وعنه الشافعي لا يرث المرتد احد ولا يرث احد بل ماله في  
بيت المال مع انه لا يرث من المسلم فلو ارثه المسلم منه مستند الى حال  
اسلامه ولا لانه قال ابو حنيفة ان يرث من ما اكتسب في زمنه ٢ مسلما  
وما اكتسب في حال الردة يلقى في النار حيثما كان المسلمون والوجه علي قولها انه يجمع  
لورثته لانه المرتد لا يفر علي ما اعتقده بل يجر علي العود الى الاسلام فيعتبر  
حكم الاسلام في حقه لا فيما يتبعه هو بل فيما يتبعه من ابيه ثم الكفار  
يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت خلفهم لانه الكفر ملة واحدة كما ذكره  
الزحني في خصمه عن الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال  
ابن ابي العدي اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا يتوارثون فيما  
بين المجوس واستدل بانها فرائض علي التوحيد والامر بالبر والنجوى  
عليه وانزال التوراة فيها علي ملة واحدة بخلاف الجيوش حبيبتون

مثل

الصلوة والسلام

المؤدية وينتونه المدين يزدان وأهله من ولا يعتبر في بني ولا كتاب  
منزله نعم اهل ملة اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث  
بين اليهود والنصارى ايضا للاختلاف اعتقادهم علي عيسى عم والاختلاف  
فما اهل مليتين سئى كالمسلمين مع التصاريح بخلاف اهل الاضواء فانهم  
معتزفة في ابا نبيا والكتب ويختلفون في تناول الكتاب والسنة وذلك  
لا يوجب اختلاف الملة والرابع اختلاف الارضين اما حقيقة كل ملة في الملة  
فاذا مات الخبي في دار الحرب وله اب او ابن ذمي في دار الاسلام ارثت  
ذمي في دار الاسلام وله ابن او اب ذمي في دار الحرب لم يرث احد من الاهل  
لانه الذي في اهل دار الاسلام والمخزي من اهل دار الحرب فله وان اخذ  
ملة لكن بنسب اهل دارين حقيقة تم قطع الولاية بينهما فيقطع الوارث  
المبني علي الولاية لان الوارث يختلف الموت في ماله ملك ويبدل تصرفا  
او حكما كالمستأجر والذي والحريين من دارين مختلفين اما المثال  
المالوه فهو ظاهر لان الخبي اذا دخل دار الاسلام بامان فهو الذي  
في دار واحدة حقيقة لكنه في دارين مختلفين كما لان المستأجر اهل  
دار الحرب حكما لا يري انه يمكن من الرجوع والامر باستدانة الاقامة  
في دارنا بخلاف الذي فلا قراره بينهما بل اذا مات المستأجر يوقف  
ماله لورثته الذين في دار الحرب لانه حكم الامانة باق في ماله لحقه وفي جعل  
حقه التماسه ما يورثه فلا يعرف الي بيت المال كما اذا مات الذي ولا  
وارث له علي ماله وما المثال الثاني فان حمل كما قيل علي ان الحسيني في

سنة